

العربي تابت
دكتور في الحقوق

القانون الجنائي للعدو

دراسة في النظرية وبعض تطبيقاتها العملية

تقديم

الأستاذة الدكتورة سميرة اقرورو

أستاذة التعليم العالي بكلية الحقوق عين الشق
بالدار البيضاء

الطبعة الأولى 2024

الفهرس

IV	قائمة الرموز والمختصرات
V	تقديم
9	مقدمة

القسم الأول

نظرية القانون الجنائي للعدو في ميزان العدالة الجنائية ومبادئ حقوق الإنسان

21	الفصل الأول: القانون الجنائي للعدو: بين الأساس الفلسفي والمذهب الفقهي ..
21	المبحث الأول: تأصيل نظرية القانون الجنائي للعدو.....
22	المطلب الأول: حدود التمييز بين المواطن والعدو.....
22	الفقرة الأولى: الأسس الفكرية لنظرية القانون الجنائي للعدو.....
22	أولاً: أساس النظرية في المنظور الفلسفي.....
25	ثانياً: أسس النظرية من زاوية علم الاجتماع.....
27	الفقرة الثانية: أساس المعاملة الجنائية المختلفة للمواطن والعدو.....
28	أولاً: الانتقام والاقتصاص كفرضين أساسيين لعقاب المجرم العدو.....
30	ثانياً: إصلاح الجاني وإعادة إدماجه كفرض لعقوبة المجرم المواطن.....
31	المطلب الثاني: نظرية القانون الجنائي للعدو من خلال العلوم الجنائية.....
34	الفقرة الأولى: القانون الجنائي للعدو كترجمة لخلاصات علم الإجرام.....
34	أولاً: تأثير توسع مجالات علم الإجرام في تغير القانون الجنائي.....
36	ثانياً: العقلانية الجنائية الحديثة في مواجهة مجتمع المخاطر.....
	الفقرة الثانية: توجهات السياسة الجنائية كقيود على توسع نظرية القانون
39	الجنائي للعدو.....
39	أولاً: مبدأ الشرعية الجنائية.....
41	ثانياً: التجريم والعقاب بين الضرورة والتناسب.....

- المبحث الثاني: عولمة التجريم والعقاب، وتحدي الأمن والسلام العالميين
- 44 كمبرر لنظرية القانون الجنائي للعدو.....
- 44 المطلب الأول: الحق في الأمن كقيمة جديرة بالحماية الجنائية.....
- 45 الفقرة الأولى: مفهوم الحق في الأمن وتجلياته كصلحة جديرة بالحماية.....
- 45 أولاً: مفهوم الحق في الأمن وتمييزه.....
- 48 ثانياً: تجليات الحق في الأمن من خلال المصالح المحمية جنائياً.....
- الفقرة الثانية: الجريمة المنظمة والجرائم الماسة بالأمن العام كتهديد
- 50 لقيمة الحق في الأمن.....
- 51 أولاً: مفهوم الجريمة المنظمة ومدى اعتبار مرتكبيها أعداء للمجتمع.....
- 54 ثانياً: الجرائم الماسة بالأمن العام كتهديد لقيمة الحق في الأمن.....
- المطلب الثاني: عولمة التجريم والعقاب كمبرر لنظرية القانون الجنائي للعدو.....
- 56 الفقرة الأولى: دور المنتظم الدولي في تعزيز العدالة الجنائية.....
- 57 أولاً: آليات العدالة الجنائية فوق الوطنية.....
- ثانياً: آليات تعزيز التنسيق والتعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية
- 59 عبر الوطنية.....
- 62 الفقرة الثانية: عالمية الاختصاص الجنائي كمقتضى استثنائي خاص.....
- 62 أولاً: السيادة الجنائية الوطنية كأصل في الاختصاص الجنائي.....
- 65 ثانياً: مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي كمظهر لعولمة التجريم والعقاب.....
- الفصل الثاني: مظاهر توظيف نظرية القانون الجنائي للعدو في الأنظمة
- 69 الجنائية.....
- المبحث الأول: حدود العلاقة بين النظامين السياسي والجنائي.....
- 70 المطلب الأول: مدى تأثير التيارات الإيديولوجية في توجهات الأنظمة الجنائية.....
- 70 الفقرة الأولى: الأسس الإيديولوجية لمختلف الأنظمة الجنائية.....
- 71 أولاً: تأثير الأنظمة الجنائية بالتيارات الليبرالية.....
- 73 ثانياً: مدى تأثير التيارات السلطوية والشمولية على الأنظمة الجنائية المعاصرة.....
- الفقرة الثانية: توجهات السياسة الجنائية وعلاقتها بالمنظومة الكونية
- 78 لحقوق الإنسان.....

- أولاً: مفهوم السياسة الجنائية وغاياتها 76
- ثانياً: توجهات السياسة الجنائية وأولوياتها 79
- المطلب الثاني: مظاهر الوظيفة السياسية للنظام الجنائي 81
- الفقرة الأولى: القانون الجنائي بين الوظيفة الأدائية والوظيفة الرمزية 81
- أولاً: الوظيفة الأدائية للقانون الجنائي 82
- ثانياً: الوظيفة الرمزية للقانون الجنائي 84
- الفقرة الثانية: حدود التمييز بين الجرائم السياسية والجرائم الماسة بأمن الدولة 84
- أولاً: مفهوم الجريمة السياسية 86
- ثانياً: مدى اعتبار الطبيعة السياسية لجرائم أمن الدولة 91
- المبحث الثاني: تجليات نظرية القانون الجنائي للعدو من خلال التشريعات الجنائية 94
- المطلب الأول: على مستوى القانون الجنائي للموضوعي 94
- الفقرة الأولى: إسناد المسؤولية الجنائية للمجرم باعتباره عدواً للمجتمع 94
- أولاً: نظرية الفاعل المعنوي للجريمة 95
- ثانياً: تجريم الأعمال التحضيرية كمظهر من مظاهر نظرية القانون الجنائي للعدو 97
- الفقرة الثانية: توسع نطاق التجريم وارتفاع الطلب على التدخل الجنائي 99
- أولاً: توسع نطاق التجريم 100
- ثانياً: ظهور قيم ومصالح جديدة أجدر بالحماية الجنائية 102
- المطلب الثاني: على مستوى الإجراءات الجنائية 105
- الفقرة الأولى: على مستوى مسطرة البحث والتحقيق 106
- أولاً: المقتضيات المسطرية الاستثنائية لمواجهة الأعداء 106
- ثانياً: إعلان حالة الطوارئ كتهديد للقيم الكونية لحقوق الإنسان 109
- الفقرة الثانية: تشديد العقوبات كتوجه جديد لنموذج القانون الجنائي للعدو 112
- أولاً: عقوبة الإعدام كمظهر للتشدد في العقاب 112
- ثانياً: تحول وظيفة العقوبة السالبة للحرية من الردع إلى الوقاية 116

القسم الثاني

مدى تأثير نظرية القانون الجنائي للعدو في قوانين مكافحة الإرهاب

الفصل الأول: آليات المواجهة التشريعية للظاهرة الإرهابية وحدود التمييز

- 123 بين المواطن والعدو
- المبحث الأول: اشكالية تعريف الإرهاب وأثرها على جهود مكافحة
- 125 المطلب الأول: الجرائم الإرهابية بين التعريف والتوصيف
- 125 الفقرة الأولى: ماهية الجرائم الإرهابية
- 126 أولا: تعريف الجرائم الإرهابية في الصكوك الدولية والقوانين الوطنية
- 126 ثانيا: تمييز الجرائم الإرهابية عن غيرها من المفاهيم
- 131 الفقرة الثانية: الجرائم الإرهابية باعتبارها تهديدا للقيم والمصالح الأساسية
- 132 أولا: مظاهر ومميزات الخطر الإرهابي
- 133 ثانيا: تأثير الجرائم الإرهابية على حقوق الإنسان
- 136 المطلب الثاني: تأثر البناء القانوني للجريمة الإرهابية بنظرية القانون الجنائي للعدو
- 137 الفقرة الأولى: العناصر الخاصة لقيام الجريمة الإرهابية
- 137 أولا: ارتباط الجريمة بالمشروع الفردي أو الجماعي
- 138 ثانيا: الهدف الإرهابي الممثل في المس الخطير بالنظام العام
- 140 الفقرة الثانية: تجريم السلوك الإرهابي بين القواعد العامة والمقتضيات الخاصة بقوانين الإرهاب
- 141 أولا: الجرائم المنصوص عليها في النصوص السابقة على قوانين مكافحة الإرهاب
- 142 ثانيا: الجرائم المحدثة بموجب قوانين مكافحة الإرهاب
- 146 المبحث الثاني: الإجراءات الاستثنائية للبحث والتحقيق في جرائم الإرهاب
- 152 وخصوصية العقاب عليها
- المطلب الأول: ضمانات المحاكمة العادلة في الجريمة الإرهابية خلال مرحلتي
- 152 البحث التمهيدي والتحقيق الإعدادي
- الفقرة الأولى: ضمانات المشتبه فيه خلال فترة الحراسة النظرية
- 153 في الجريمة الإرهابية
- 153 أولا: الإطار القانوني لفترة الحراسة النظرية في الجريمة الإرهابية

- ثانيا: الضمانات المخولة للمشتبه فيه خلال مرحلة الحراسة النظرية 156
- الفقرة الثانية: إجراءات المراقبة الاستباقية وتوسيع مجال الاشتباه
في الجريمة الإرهابية..... 159
- أولا: خصوصية إجراءات التفتيش في الجريمة الإرهابية 159
- ثانيا: التقاط المكالمات ومراقبة حركة الأموال والحسابات البنكية 161
- المطلب الثاني: خصوصية الجزاءات في الجرائم الإرهابية كمظهر للمواجهة
القانونية الاستثنائية..... 164
- الفقرة الأولى: اتجاه منظومة الجزاءات الجنائية نحو التشديد واستعمال
الأعدار القانونية كوسيلة للوقاية من الجرائم 164
- أولا: عدم التناسب بين الجزاءات الجنائية والأفعال الإرهابية 164
- ثانيا: توظيف آلية الأعدار القانونية كوسيلة للوقاية من الجرائم الإرهابية 167
- الفقرة الثانية: التجريد من الجنسية كجزاء إداري في مواجهة الجرائم
الإرهابية..... 169
- أولا: شروط التجريد من الجنسية في التشريعات الوطنية..... 170
- ثانيا: الطبيعة القانونية لجزاء التجريد من الجنسية وأثاره على المحاكمة العادلة... 174
- الفصل الثاني: تأثير قوانين مكافحة الإرهاب على الحقوق والحريات الأساسية.. 177
- المبحث الأول: الالتزامات الدولية المتعلقة بضرورات حفظ الأمن
ومعاقبة الإرهابيين..... 178
- المطلب الأول: التزام مكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم الإرهابية..... 178
- الفقرة الأولى: الولاية القضائية والتعاون الجنائي في قضايا الإرهاب..... 179
- أولا: واجب توسيع مجال التعاون الجنائي في قضايا الإرهاب من خلال
الصكوك الدولية..... 179
- ثانيا: نطاق ولاية القضاء المغربي في مجال مكافحة الإرهاب..... 182
- الفقرة الثانية: مبدأ عدم توفير الملاذ الآمن لمرتكبي الجرائم الإرهابية..... 182
- أولا: حدود إعمال حق اللجوء بالنسبة لمرتكبي الجرائم الإرهابية 184
- ثانيا: قاعدة التسليم أو المحاكمة..... 185
- المطلب الثاني: واجب التدخل الاستباقي لمنع وقوع الجرائم الإرهابية
وحماية الضحايا..... 188

- 188 الفقرة الأولى: التزام منع وقوع الجرائم الإرهابية من خلال التدخل الاستباقي...
- 189 أولا: واجب منع الجرائم الإرهابية من خلال الصكوك الدولية.....
- 191 ثانيا: أنماط التدخل الاستباقي لمنع وقوع الجرائم الإرهابية في التشريع المغربي.
- 195 الفقرة الثانية: التزام حماية ضحايا الجرائم الإرهابية.....
- 196 أولا: حدود حماية ضحايا الجرائم الإرهابية من خلال الصكوك الدولية.....
- 198 ثانيا: وضعية ضحايا الجرائم الإرهابية في التجربة المغربية.....
- المبحث الثاني: القيود الواردة على ممارسة حق الدولة في العقاب
- 201 على الجرائم الإرهابية.....
- 202 المطلب الأول: قاعدة افتراض البراءة كأساس لمبادئ المحاكمة العادلة.....
- الفقرة الأولى: تكريس أصل البراءة كمبدأ عالمي للعدالة الجنائية
- 203 في التشريعات الحديثة.....
- 203 أولا: مبدأ أصل البراءة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.....
- 205 ثانيا: مبدأ أصل البراءة بين مقتضيات الدستور والقوانين الوطنية.....
- الفقرة الثانية: حدود التقيد بقاعدة افتراض البراءة في الجرائم الإرهابية
- 207 من خلال العمل القضائي.....
- 207 أولا: الآثار القانونية لانتهاك قاعدة افتراض البراءة.....
- 209 ثانيا: خرق سرية البحث التمهيدي وأثاره على المحاكمة العادلة.....
- المطلب الثاني: حظر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سياق مكافحة
- 211 الإرهاب.....
- 211 الفقرة الأولى: تجريم ومنع ممارسة التعذيب.....
- 212 أولا: الجهود الدولية لتجريم ومنع ممارسة التعذيب.....
- 214 ثانيا: الممارسة المغربية في مجال تجريم ومنع التعذيب.....
- 218 الفقرة الثانية: تجريم الاختفاء القسري والاعتداء على الحرية الفردية.....
- 218 أولا: تجريم ومنع الاختفاء القسري من خلال المعايير الدولية.....
- 218 ثانيا: تجريم الاعتداء على الحرية الشخصية والاختفاء القسري في التشريع
- 220 المغربي.....
- 223 خاتمة.....
- 231 لائحة المراجع.....
- 251 الفهرس.....

الثمن: 100 درهم

